■ الدراسة الأولى

الجبهة الداخلية والرأي العام

بقلم : يهودا بن مائير

من خلال التقييمات الاستراتيجية السابقة لإسرائيل ، تبين أن عام ٢٠٠٧، كان عامًا طيبًا وحسنًا لإسرائيل، لأنه لم تكن هناك مشاكل أو تحديات جسام على الداخل الإسرائيلي ، مثلما اعترى المجتمع الإسرائيلي، في العام اللاحق له ٢٠٠٨، من تحديات ومشاكل جمة ، مثل الاقتصاد، والأمن، والبطالة، والاستقرار السياسي، وهى نفس المشاكل التي امتدت للعام الحالي ٢٠٠٩.

لا تتأثر إسرائيل بعوامل خارجية إلى حد ما، لكن قدرتها على التعامل مع الأحداث، والتطورات المحيطة بها تتأثر بوضعها الداخلي ، أيضًا، ومن ثم فإن مقولة هنرى كيسنجر، وزير الخارجية الأمريكي السابق، بأنه ليس لإسرائيل سياسة خارجية، وإنما لها سياسة داخلية فحسب، ربما كان محقا بعض الشئ ، أو مبالغًا بعض الشئ، لكن البعض يعتبرها عنصرية ، وربما تنطبق على معظم دول العالم، فضلاً عن أن هناك مشاكل داخلية ما تزال تُعد مصدر قلق بالغ للمسئولين الإسرائيليين، ولكننا لا ننفي أن هناك تحديات كبيرة ستواجه إسرائيل مستقبلاً !

■ أولاً : التحدي الأمني :

في العام الماضي ٢٠٠٨ ، واجهت إسرائيل بنجاح كبير العمليات الإرهابية، التي شهدتها مدينة القدس ، وبعض مناطق البلاد في العام نفسه ، مثل حوادث الدهس بالتراكتور أو إطلاق النار، لكن حالات الأمن مازالت مستمرة ومستقرة بقوتها في القدس، وما حولها من مناطق لأنها مناطق حيوية ومهمة بالنسبة لإسرائيل، بيد أن

التحدي الأكبر، وربما الوحيد، الذي واجه إسرائيل، في عام ٢٠٠٧، كان سيطرة «حماس» على قطاع غزة، في شهر يونيو ٢٠٠٧، وما لحقها من تهديدات حول إطلاق قذائف، وراجمات، وصواريخ للمقاومة الفلسطينية على مستوطنة سيدروت، وعلى التجمعات السكنية الأخرى في الجنوب حول غلاف غزة، حيث اعتُبرت أولى المشاكل الأمنية التي واجهت الدولة الإسرائيلية، في عام ٢٠٠٨، وكان لزامًا على المسئولين التعاطي مع هذا التحدي الأمني الكبير، رغم أن عام ٢٠٠٧، قد شهد هدوءًا على الساحة الجنوبية حول غلاف غزة، لكنها اشتعلت في العام التالي لها، في عام ٢٠٠٨، ما أثار حفيظة المجتمع الإسرائيلي برمته، حول كيفية تصدي الحكومة لهذه القذائف، أو الصواريخ من قطاع غزة على التجمعات السكنية في غلاف غزة، وترك أثره، أيضًا، على الأمن القومي الإسرائيلي، في النصف الأول من العام الماضي ٢٠٠٨.

في يونيو ٢٠٠٨، تم الاتفاق مع حركة «حماس» على هدنة مؤقتة لمدة ستة أشهر، تنتهي في التاسع والعشرين من ديسمبر من نفس العام، ورغم توقيع هذه الاتفاقية، فإن الفلسطينيين اخترقوا الاتفاقية، وقاموا بإطلاق الصواريخ والقذائف على المستوطنات، واشتعل الموقف الأمني، وتردى الوضع عسكريًا، حول غلاف غزة، ما دفع الجيش الإسرائيلي إلى القيام بعملية عسكرية، سميت الرصاص المصبوب، على قطاع غزة في السابع والعشرين من شهر ديسمبر ٢٠٠٨، في حرب معقدة على الحدود الجنوبية لإسرائيل، وذلك بعد مرور عامين ونصف على اندلاع الحرب الإسرائيلية الثانية على لبنان، صيف ٢٠٠٦.

قررت الحكومة الإسرائيلية السابقة برئاسة، إيهود أولمرت، القيام بعملية الرصاص المصبوب، قبيل بدء إجراء الانتخابات الإسرائيلية بستة أسابيع فقط، ما اعتبر أحد الأسباب الرئيسية لمواجهة «حماس» بالقطاع، وكمفاجأة، أيضًا، وهو

إجراء الانتخابات الأخيرة للكنيست، والمدعوة برقم ١٨ ، حيث اعتقدت «حماس»، وغيرها من المعلقين العسكريين، أن إسرائيل لن تخرج في حملة عسكرية كبيرة، وموسعة على الجنوب ، ويبدو أن هذا التحليل، لم يكن وليد اللحظة، لدى «حماس» وحدها، وإنما كان لدى الكثيرين، أيضًا، وهو أن إسرائيل لن تخوض حربًا قبيل إجراء الانتخابات ، لكن قررت المؤسسة العسكرية في إسرائيل الخروج إلى حرب في قطاع غزة لتأديب «حماس» ، كأحد الأهداف الرئيسية للعملية العسكرية، « الرصاص المصبوب » ، وتردد على لسان محللين سياسيين، ومعلقين عسكريين إسرائيليين، قبيل اندلاع الحرب على غزة، أن إسرائيل في وضع أمني متدهور ، ويجب تصحيح الأوضاع، ولكن لم يتوقع الكثيرون منهم القيام بعملية عسكرية موسعة على القطاع، وعلى المدنيين الفلسطينيين بغزة ، لكن الحزبين الرئيسيين في الحكومة « كاديما » ، و« العمل » ، قررا خوض المعركة العسكرية قبيل إجراء انتخابات الكنيست الثامنة عشر، وفي اعتقادهما أنهما سيحالفهما الحظ، والتوفيق، والنصر في المعركة العسكرية على حساب غريمهما التقليدي «الليكود» ! وذلك وسط تكهنات كثيرة بفوز ، أو خسارة الحرب على غزة، والدخول في مهاترات سياسية كبيرة، وقضايا معقدة وشائكة !

تحدثت مصادر أمنية إسرائيلية كثيرة عن عدم وجود علاقة بين الانتخابات الإسرائيلية، وعملية « الرصاص المصبوب » ، لكن يبدو أن ثمة علاقة واضحة بينهما، حتى أن مصادر كثيرة داخل وخارج إسرائيل، وعربية، ودولية، وكذلك من قيادات حركة «حماس» نفسها ، قد ربطت بين « الرصاص المصبوب » وإجراء الانتخابات الأخيرة للكنيست ، ويعتبر البعض أن ثمة صعوبة في الربط بين أي قيام حرب، وإجراء انتخابات، لأن لكل حرب أو عملية عسكرية حسابات، ونتائج،

وآثار، وتداعيات مؤلمة، وربما كانت ناجحة ، لكن لا يجب الربط بين « الرصاص المصبوب» ، وإجراء انتخابات الكنيست الثامنة عشر ، حتى أن المجتمع الإسرائيلي، والمواطن الإسرائيلي العادي، يعلم، تمامًا، أن العملية العسكرية كانت لكبح جماح حركة «حماس» في قطاع غزة ، ومحاولة تقليم أظافرها في القطاع، وتقويض سلطتها ، وهو الرأي القوي الذي انتشر وساد بين الرأي العام الإسرائيلي ، حتى أن الرأي العام الإسرائيلي نفسه، طالب، قبيل إجراء العملية العسكرية، القيام بعمل عسكري رادع ضد «حماس»، والمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، لوقف نزيف النقاط في منطقة غلاف غزة، ومستوطناتها ، وهو ما شجَّع الحكومة الإسرائيلية السابقة على اتخاذ قرار الحرب نفسه ، أي أن هناك دمج أو إجماع للرأي العام مع القيادات العسكرية والسياسية على القيام بعملية عسكرية ضد «حماس» .

لكن تبيَّن أن الخروج لعمل عسكري واسع له مخاطره الكبيرة ، وأن الضغط الشعبي، لا يجب أن يكون أداة في أيدي القيادات العسكرية والسياسية في إسرائيل ، وهو ما كان مثار طوال الأعوام الماضية ، لكن معنى اتخاذ القرار أن القيادات السياسية والعسكرية يمكنها اتخاذ قرارات حازمة وحاسمة في الوقت المناسب ، مما دفع الحكومة إلى الخروج في عملية عسكرية، قبيل إجراء الانتخابات بشهر ونصف فقط، ما يعني مخاطرة كبيرة من هذه القيادات ، لكنّ القرار قد اتُخِذ بالفعل .

نالت هذه العملية العسكرية تأييدًا جارفًا من قبل المجتمع اليهودي في إسرائيل ، لأنها تُشكل حربًا صادقة ، وعادلة لردع «حماس» ، والمقاومة الفلسطينية، وكبح جماحها، والتصدي للعمليات العسكرية الفلسطينية، ولتخويف الفلسطينيين وردعهم،أيضًا، حتى أن ٨١ ٪ من الجمهور اليهودي كان مؤيدا للقيام بعملية عسكرية ضد «حماس» ، عشية اندلاع الحرب، مقابل ١٢٪ معترضين على الخروج

في حرب عسكرية ، وتبين أن عرب إسرائيل معترضين، تمامًا، للقيام بمثل هذه العملية لعسكرية، وأنه لولا ذلك العدد من العرب الإسرائيليين لوصل العدد إلى نسبة ٩٠ ٪ مؤيدين للحرب على غزة .

وبالمقارنة مع الحرب الإسرائيلية الثانية على لبنان ٢٠٠٦، كان هناك تأييدًا في بداية الحرب، واختلف بمرور الوقت ، على عكس عملية « الرصاص المصبوب »، بالتأييد استمر حتى النهاية، ففي يوم ١٣ يناير ٢٠٠٩ – قبيل وقف إطلاق النار بأربعة أيام فقط – كان هناك تأييدًا كبيرًا للعملية العسكرية، ونال التأييد نسبة كبيرة من الجمهور اليهودي في إسرائيل ، وصل إلى ٧٨ ٪ منهم مؤيدين للحرب، واعتبروا أن الحرب كانت ناجحة ، مقابل ٩ ٪ اعتبروها فاشلة ، مقابل ١٣ ٪ قالوا لا نعرف أو لا نعلم، كما أن ٨٢ ٪ من الجمهور اليهودي نفسه ، اعتبر أن القوة العسكرية المستخدمة في العملية العسكرية كانت ناجعة وضرورية ، وقال ٢٥ ٪ أن إسرائيل قامت بالعمل السياسي على أكمل وجه ، أو بتقدير جيد جدًا، مقارنة بـ ١٢ ٪ أعطوا تقدير جيد، مقابل ٣٥ ٪ قالوا أنها قامت بالعمل الواجب ، فحسب ، وأيّد بفوة ٥٨ ٪ العمليات العسكرية للدفاع عن المستوطنين، مقابل ٢٨ ٪ قالوا إن الجيش الإسرائيلي قام بعمل إيجابي من أجل الدفاع عن المستوطنين .

وعلى الرغم من اختلاف نتائج العملية العسكرية على غزة ، فإن نسبة كبيرة من الجمهور اعتبر أن إسرائيل قامت بعمل ضروري للتأمين ، وللدفاع عن المستوطنين في غلاف غزة، على عكس الحرب الإسرائيلية الثانية على لبنان، فلم تكن الأمور واضحة مع نهايتها، تمامًا ، حيث اعتبر الكثيرون أن قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١، كان سلبيًا، ولم يف بالغرض نفسه لوقف الحرب ، أو القضاء على تسليح « حزب الله » اللبناني ، حتى أن ٣٦ ٪ من الجمهور اليهودي قالوا إنهم يؤيدون وقف إطلاق

النار، مقابل ٥ ٪ كانوا ضد القرار ، في حين قال ١٤ ٪ منهم إنهم لا يعرفون.

بعد مرور أسبوع واحد من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، كانت الأمور قد اتضحت إلى حد ما ، ما حدا بالمسئولين إلى إجراء استفتاء، أو استطلاع آخر للرأي، حول سؤال : هل كان يجب وقف العملية أو احتلال كل قطاع غزة؟ تبيَّن من خلاله أن ٤٨ ٪ يؤيدون دخول واحتلال القطاع ، مقابل ٤٤ ٪ يؤيدون وقف الحرب، وعدم دخول قطاع غزة ، أو احتلاله . وفي استطلاع آخر للرأي قال ٥٨ ٪ من الجمهور اليهودي إنهم يؤيدون قرار الحكومة الإسرائيلية بوقف إطلاق النار، وعدم الدخول إلى القطاع ، وأنه كان رأيًا صائبًا ، مقابل ٣٨ ٪ قالوا انه قرار غير صائب، أو غير صحيح .

تختلف نتائج الحرب اللبنانية الثانية عن عملية «الرصاص المصبوب» على غزة ، في التالي :

- انتهت الحرب اللبنانية الثانية مع إعلان وقف إطلاق النار ، في ١٤ أغسطس ٢٠٠٦ ، ومنذ ذلك التاريخ لم يطلق « حزب الله » صاروخًا أو قذيفة واحدة ، فالشمال الإسرائيلي كان هادئًا لمدة ثلاث سنوات كاملة، وحتى الآن، في حين أطلقت فصائل فلسطينية مختلفة، القذائف، والصواريخ، والراجمات على مستوطنات الجنوب ، وإن كان بعض من هذه الفصائل مرتبطًا بتنظيم القاعدة ، ما يعني أن الجنوب مازال يشكِّل تهديدًا كبيرًا وتحديًا خطيرًا على المجتمع الإسرائيلي برمته، كما أن « حزب الله » اللبناني لم يطلق صاروخًا أو قذيفة أثناء عملية « الرصاص المصبوب » على غزة ، ما يؤكد أن ردع إسرائيل تجاه حزب الله قد تحسن في أعقاب الحرب اللبنانية الثانية، ما يعني حفاظه على عملية الهدوء، أو الهدنة مع إسرائيل في الشمال الإسرائيلي.

- عاد الهدوء إلى الجنوب الإسرائيلي، لمدة أربعة أيام فقط، بعد وقف إطلاق النار من الجانب الإسرائيلي ، ثم عادت الأمور إلى نصابها مرة أخرى ، وأطلقت ٦٠ راجمة، وقذيفة، وصاروخ على الجنوب الإسرائيلي من قطاع غزة ، وكذلك على امتداد الحدودي الفاصل بين إسرائيل والقطاع، وفي إحدى هذه العمليات قتل أحد الجنود الإسرائيليين وأصيب آخرون، وذلك خلال شهر واحد بعد وقف إطلاق النار، وفي النصف الثاني من شهر فبراير ٢٠٠٩ ، أطلقت ٣٠٠ قذيفة ، وراجمة وصاروخ على الجنوب الإسرائيلي من قطاع غزة ، وأصابت بلدة أشكلون ، بشكل خاص.

- بمرور الوقت على عملية « الرصاص المصبوب » ، بدأ الشعب الإسرائيلي في التململ من الحرب على غزة ، رغم إنه بعد انتهاء الحرب اللبنانية الثانية كان يعتبر الحرب فاشلة، أو انه كانت هناك حالة من الإخفاق أو الفشل سادت الحرب وانتهت إلى متاهات ، مثلاً ، وأن اعتبر عودة الهدوء إلى الشمال كان أمرًا إيجابيًا ، لكن بعد انتهاء « الرصاص المصبوب » ، كان الأمر مختلفًا بعض الشئ ، حيث اعتبر الإسرائيليون أن العلمية كانت ناجعة ومؤثرة على مسيرة الأمن القومي الإسرائيلي ، وأن الحرب لم تكن فاشلة ، أبدًا .

- في استطلاع للرأي أجراه مركز « تامى شتاينمتس » ، في ١٧ و ١٨ فبراير ٢٠٠٩ ، بعد شهر من الحرب، تبين أن ٣٩ ٪ راضين عن نتائج الحرب على غزة ، مقابل ٢٥ ٪ لم يقدموا إجابات واضحة ، لأنهم يشعرون بالخيبة، لذلك كان التصويت المكثف في التجمعات السكنية والمستوطنات حول غلاف غزة لصالح أحزاب اليمين، وأن اعتبر البعض منهم أن عودة الهدوء في الجنوب ، هي الأهم ، مثل عودة الهدوء إلى الشمال الإسرائيلي بعد الحرب اللبنانية الثانية ، حتى أنه في شهر مارس حدث

انخفاض ملحوظ في معدل إطلاق النار، كان هناك تأييد مشابه لمحاولة توقيع اتفاق بين إسرائيل وحماس ، يؤيد وقف إطلاق النار على الجنوب الإسرائيلي ، أو الوصول إلى اتفاق مشابهة لما جرى في الشمال الإسرائيلي، وعوده الهدوء مرة أخرى، وهو الرد على تساؤل الجمهور الإسرائيلي حول مدى تجدد عودة الردع ، في أعقاب عملية « الرصاص المصبوب » !

■ التحدي الاقتصادي :

خطوة خطوة تبين أن الأمن القومي ، أو الحروب والعمليات العسكرية تؤثر بالقطع على الاقتصاد الإسرائيلي ، مع الإشارة إلى أن عام ٢٠٠٧ ، كان عامًا طيبًا، وشهد نموًا اقتصاديًا كبيرًا ، واستمر النمو الاقتصادي حتى النصف الأول من العام التالي ٢٠٠٨ ، ففي الستة أشهر الأولى بلغت نسبة النمو الاقتصادي ٦ , ٤ ٪ ، وإن وصلت البطالة في الربع الثالث من العام نفسه ، إلى ٩ , ٥ ٪ ، وهو المستوى الأكثر انخفاضًا خلال العشرين عامًا المنصرمة ، وحتى مطلع عام ٢٠٠٨ كان يبدو أن إسرائيل لم تتأثر بالأزمة التي جرت في الولايات المتحدة الأمريكية ، أو حالة الركود التي اجتاحت الولايات المتحدة ، وتبين بعدها أن مستقبل الأزمة الاقتصادية غير واضح المعالم ، أو غير معروف ، تمامًا ، ماهيته ، حيث انفجر الوضع بعدها بعدة أشهر ، تمامًا ، وتحديدًا في شهري سبتمبر/ أكتوبر ٢٠٠٨ ، وبررت الأزمة الاقتصادية بشكل واضح ، تمامًا في العالم وفي إسرائيل، أيضًا ، وتجلت في الانخفاض الشديد في حجم النمو والموجة المرتفعة من إقالة العاملين. وتأثرت بالوضع الاقتصادي الولايات المتحدة ، وبعض الدول الأوربية ، ووصل الأمر إلى مؤشرات كبيرة ، وإن لم تكن خطيرة ، لكنها الأسوأ منذ عام ٢٠٠٢ ، وان كان قد بدا أن البنوك الإسرائيلية تحاول التعاطي ، أو التعامل بنجاعة مع الأزمة بنجاح

يمرور الوقت، أو بدأت تتعافى رويدًا رويدًا ، على اندلاع الأزمة نفسها ، في سبتمبر من العام نفسه.

■ تحدى استقرار السلطة

تمحورت المشكلة الرئيسية أمام إسرائيل في السنوات الأخيرة في استقرار السلطة و الحكم في إسرائيل ، وعملية تسيير شؤون الدولة . وتغيير الحكومة كل ثلاث سنوات تقريبًا ، وحول مدى تغيير وزير أو اثنين ، على الأقل ، كل عام أو عامين ، كما أن حرب لبنان الثانية قد عمَّقت من جرح استقرار السلطة لما لها من نتائج كبيرة على المجتمع الإسرائيلي ، وعلى مسار السياسة الإسرائيلية فيما بعد ، ومع ذلك كان يتوقع أن يشهد عام ٢٠٠٧ تحسنًا في استقرار الحكم. مع عدم تأثير المعارضة على قرارات الحكومة ، سواء كانت معارضة من اليمين أو اليسار في إسرائيل ، وحاول رئيس الوزراء مواجهة الانتقادات التى وجهها له تقرير فينوجراد الخاص بالتحقيق في نتائج الحرب على لبنان ، وحاول رئيس الوزراء غض الطرف عن نتائج هذا التقرير أو توصياته ، حول جدوى الخروج للحرب ، وإدارتها من قبل رئيس الوزراء ، أو الحكومة بوجه عام ، وكان قد توقع البعض أن تكمل الحكومة فترتها القانونية ، حتى نوفمبر ٢٠١٠، وهو الأمر الذي لم يحدث في إسرائيل منذ ثلاثين عامًا.

بيد أنه قد تغير الوضع مع مطلع عام ٢٠٠٨ ، حينما قدم الوزير ، أفيجدور ليبرمان ، استقالته من حكومة إيهود أولمرت ، وانسحاب حزب « يسرائيل بيتنو » من الائتلاف، بظهور صدع في الحكومة الإسرائيلية، فضلا عن إعلان المستشار القضائي للحكومة ، مني مزوز، عن دخول رئيس الحكومة في اتهامات فساد ، ورشوة ، ومحسوبية ، وقدم أولمرت استقالته على إثرها، وأعلن الشروع في إجراء انتخابات جديدة لتحديد رئيس الحزب الجديد، وبعدها رئيس الحكومة ، قبيل

مرور ثلاث سنوات من إجراء انتخابات مارس ٢٠٠٦ ، وتولى أولمرت الحكم ، لتوضح بما لا يدع مجالاً للشك أن ثمة تغييرًا قد طرأ على طريقة الحكم ، أو السلطة في إسرائيل ، وأن الحكومة الأخيرة سببت صداعًا في رأس طريقة الحكم أو استقراره للمجتمع الإسرائيلي ، وتقدم أولمرت بالاستقالة لسبب شخصي ، واستمرت ملاحقته قضائيًا ، وإن ثارت عاصفة حول جدوى تقديم لائحة اتهام قبيل اتهامه بالفعل ، أو عرضه على لجنة تحقيق !

وتقدمت تسيبي ليفني للانتخابات الداخلية لحزب كاديما ، وفازت فيها بنزاهة وشفافية ، وكرئيسة للوزراء ، ورئيسة للحزب ، وقد وقع عليها اختيار الرئيس شيمون بيريز، لتشكيل الحكومة ، ولكنها بعد محاولات مضنية فشلت في تحقيق هدفها بتشكيل حكومة إسرائيلية جديدة تخلف ، إيهود أولمرت ، أعلنت لبيريز عن رغبتها في عدم التقدم بنيل شرف رئاسة الوزراء لتعذرها في تشكيل حكومة، واضطرت إسرائيل إلى جراء انتخابات عامة ، في العاشر من شهر فبراير ٢٠٠٩ ، وذلك رغم المحاولات الكثيرة التي أجرتها ليفني مع حزب شاس ، لكن كلها باءت بالفشل ، فلم تكن ليفني على استعداد لقبول طلبات شاس المبالغ فيها، وتوجهت إسرائيل إلى انتخابات كنيست جديدة في العاشر من فبراير .

الوضع السلطوي المتردي كان مثار اهتمام الجمهور والمجتمع الإسرائيلي ، سواء أجهزة الدولة ، أو مؤسساتها، ومحاولة إدارتها من قبل سلطة ديمقراطية ومنتخبة ، على اعتبار أن إسرائيل بلد ديمقراطي حر ، لكن منذ الانتهاء من الحرب اللبنانية على لبنان ٢٠٠٦ ، والوضع يسير إلى الأسوأ ، ونظرة المواطن الإسرائيلي إلى قيادة السلطة أو الحكم في إسرائيل تقل باستمرار أو تتضاءل ، لوجود أزمة ثقة لدى الجمهور الإسرائيلي.

وانطلاقًا من رؤية مركز الأمن القومي الإسرائيلي ، وأهميته في توضيح الأمور ، ووضعها في نصابها الصحيح بالنسبة للإسرائيليين ، وللمجتمع الإسرائيلي ، فقد قام بإجراء استطلاع للرأي ، في شهري فبراير/ مارس ٢٠٠٧ ، وظهر من خلاله أن ٣٤ ٪ من الجمهور الإسرائيلي يطالب الحكومة باتخاذ قرارات صحيحة تتعلق بالأمن القومي الإسرائيلي، والدفاع عن إسرائيل ، ومن الجدير بمكان الإشارة إلى أن قضايا الأمن القومي ، التي تهم الجمهور اليهودي ، بوجه عام ، هي قضايا بمثابة الحياة والموت بالنسبة لهم .

سبق معهد الديمقراطية الإسرائيلي ، وأن أجرى ، في عام ٢٠٠٨ ، استطلاعًا للرأي ذكر فيه أن نسبة ثقة الجمهور اليهودي في الحكم ، تشهد انخفاضًا ملحوظًا ، مقارنة على الأقل بالعام السابق له ٢٠٠٧ ، حتى أن الثقة في الشرطة انخفضت إلى ٣٣ ٪ لعام ٢٠٠٨ ، مقابل ٤١ ٪ لعام ٢٠٠٧ ، وكذا الثقة بالكنيست الإسرائيلي هبطت الثقة فيه إلى ٢٩ ٪ لعام ٢٠٠٨ ، مقارنة ب ٣٣ ٪ ، لعام ٢٠٠٧ ، كما أن وسائل الإعلام الإسرائيلية نالت نسب متقاربة ، أيضًا ، حيث كان هناك تأييد لها بنسبة ٣٧ ٪ ، لعام ٢٠٠٨ ، مقابل ٤٥ ٪ ، لعام ٢٠٠٧ ، ولا يمكن الحديث عن ثقة الجمهور اليهودي بالأحزاب التي بلغت نسبتها ١٥ ٪ فقط ، في عام ٢٠٠٨ .

سُجل الهبوط الدراماتيكي للمحكمة العليا حيث كانت نسبة الثقة بها ٦١٪ ، في عام ٢٠٠٧ ، مقابل ٤٩ ٪ لعام ٢٠٠٨ ، مع التأكيد على أن نسبة التأييد للمحكمة العليا بالقدس ، مطلع الألفية الثالثة كان مختلفًا، تمامًا، عن هذه الأرقام ، والتي كانت تزيد عن ٨٠ ٪، بينما عند قيام الاستطلاع كان واحد فقط ، من كل اثنين في إسرائيل يعرب عن ثقته في المؤسسة القضائية العليا في إسرائيل. وربما حافظ الموساد والجيش الإسرائيلي على نسب متقاربة ، حيث نال الجيش الإسرائيلي ٧٢ ٪ من ثقة

الجمهور الإسرائيلي لعام ٢٠٠٨ ، مقابل ٧٤ ٪ لعام ٢٠٠٧ ، بعد أن كانت ٩٠ ٪ في كثير من الأحيان !

نال المستوى السياسي الإسرائيلي قسطًا وفيرًا من التحليل ، أيضًا ، ففي مقياس الديمقراطية قال ٩٠ ٪ من الجمهور الإسرائيلي ، أن الدولة قد استشرى فيها الفساد ، فهناك ما يزيد عن ٦٠ ٪ من الجمهور اليهودي يرون أن ثمة إخفاقًا في المباحثات السياسية ، وأن الفساد منتشر إلى حد كبير ، و ٣٠ ٪ قالوا إلى حد ما . وفي استطلاع أجرته الدكتورة مينا تسيمح ، في نهاية ديسمبر ٢٠٠٨ ، وقبل ثلاثة أيام من اندلاع حرب الرصاص المصبوب على قطاع غزة ، تبين منه أن ٦٣ ٪ من الجمهور الإسرائيلي ، لا يؤيدون إدارة إيهود باراك ، وزير الدفاع ، للمعركة في قطاع غزة ، أو حتى موافقين على سياساته تجاه القطاع ، مقابل ٣١ ٪ فقط ، قالوا إنهم يثقون في سياساته ، فحسب ، فضلاً عن اختلافات الرأي بين موفاز وباراك، أو سياساتهما تجاه القطاع من قبل ، كما عزى أو أرجع الاستطلاع إلى الساحة السياسية الإسرائيلية أو الاعتبارات السياسية ، وما يجري فيها من انعدام الثقة في الوزراء ، أو الحكومة ، إلا أنه يشكل تهديدًا حقيقيًا على قوة ومناعة الديمقراطية في إسرائيل ، و يفقد ديمقراطية إسرائيل ، أمام العالم وأمام الجمهور الإسرائيلي نفسه .

■ انتخابات فبراير ٢٠٠٩

كشفت نتائج الانتخابات الأخيرة للكنيست أن ثمة إحجامًا ما للجمهور عن الانتخابات ، مقارنة بالأعوام الماضية ، حتى أن نسبة الاقتراع الحقيقية وصلت إلى ٧٢ ٪ فقط من الجمهور ، رغم هطول الأمطار والعواصف ، التي تزامنت مع يوم الانتخابات ، وهى نسبة قليلة مقارنة بانتخابات أخرى، وسيكون لها مردود أخر ، أو ردات فعل أخرى خلال المرحلة المقبلة من تاريخ إسرائيل .

ووفقًا لنتائج الانتخابات تشكل الكنيست الأخير من ١٢ حزبًا إسرائيليا ، في سبعة منهم يوجد خمسة أحزاب ، على الأقل ، أصدقاء ، ما يعني وضعًا مغايرًا لنتائج انتخابات سابقة (كما كان في حكومة إسحاق رابين في عام ١٩٩٢ ، أو حكومة إرئيل شارون ، في عام ٢٠٠٣) ، فلا يوجد الآن في هذه الحكومة حزب كبير مقارنة بأحزاب كبيرة سبقت تشكيلة الحكومات السابقة ، أو أن يكون هناك حزب واحد أو حزبين يشكلان صفوف المعارضة ، كما أن ثمة نسبة ضعيفة للأحزاب المشاركة في الحكومة الحالية ، وهو أمر غير عادى ، ولم تعتد عليه إسرائيل من قبل ، حتى أن حزب الليكود الذي شكَّل الحكومة قد حصل على ٢٧ مقعدًا بالكنيست فقط ، مقابل ٢٨ لكاديما ، و١٥ لحزب يسرائيل بيتنو ، ما يؤكد أن الجمهور الإسرائيلي يؤيد أو يسير في تأييده لليمين، وربما اليمين المتشدد ، وربما تتزايد بعد ذلك كتلة اليمين الديني المتشدد ، مقابل ضعف كتلة اليسار في إسرائيل ، ولكن وفقًا لهذه النتائج فإن كتلة اليمين الديني هي التي تسيطر على مقاليد الأمور في إسرائيل .

ستحدد نتائج انتخابات الكنيست الأخيرة بدورها أمور وقضايا شائكة ، وستبت فيها ، سواء حول الوضع الأمني المتدهور في الجنوب ، أو حول الانسحابات الأحادية الجانب من قبل إسرائيل ، خصوصًا و أن الفارق بين الكتل في الحكومة والانتخابات السابقة ضعيف ، لا يتخط ال خمس مقاعد ، فقط ! وذلك رغم محافظة حزب السلطة السابق كاديما على تفوقه ، ونسبته التي كانت متوقعة ، في حين نجح حزب الليكود الذي شكل الحكومة في الصعود من ١٢ إلى ٢٧ مقعدًا بالكنيست ، ومعه كتل يمينية ودينية أخرى صعدت على حساب ميرتس ، والعمل اليساريين ، وهو ما له نتائج مختلفة ، بالقطع ! كما أن صعود أفيجدور ليبرمان إلى الحزب الثالث من حيث الترتيب ، سيكون

له نتائج مختلفة ، أيضًا ، خصوصًا وأنه يتبع نهج مغاير لما يراه المجتمع الإسرائيلي ، وإن كان قد حظي بهذا الدعم من قبل ناخبين من الشارع الإسرائيلي نفسه .

كانت تسيبي ليفني ترى أنها الأحق بتولي الحكومة الإسرائيلية الحالية ، لكن نجاح بنيامين نتانياهو في التفاف الأحزاب الأخرى من حوله، وتجميع أصوات حزبية أخرى صغيرة ويمينية ، مثل شاس ،ويسرائيل بيتنو ، أهلَّته إلى تشكيله الحكومة (٦٥ مقعدًا لليمين، مقابل ٥٥ لكتلة المركز -اليسار) ، وحاول بيبي تشكيل حكومة موسعة بضم أحزاب يزيد عدد مقاعدها عن تسعين ، أو ثمانين مقعد بالكنيست ، على غرار حكومته الأولى ، في عام ١٩٩٦ ، لكن لم ينجح في ذلك نتيجة لرفض تسيبي ليفني الانضمام إلى حكومته ، والدخول معه في ائتلاف حكومي موسع ، وفضلت البقاء في صفوف المعارضة ، كما أن إيهود باراك رغم حصول حزبه على مقاعد بالكنيست أقل من المتوقع ، ووجود انشقاقات داخلية في حزب العمل بناء على خلافات شخصية بينه ، وبين أعضاء آخرين ، فإنه فضَّل الدخول في تشكيله نتانياهو عن الخروج من الحكومة، وتضاؤل فرص حصوله على مقاعد أعلى في أي انتخابات قادمة ، لأنه لاحظ تفوق اليمين على اليسار في الانتخابات الأخيرة ، ما دفعه للانضمام إلى نتانياهو .

في الواحد والثلاثين من مارس ٢٠٠٩ ، تقدم نتانياهو بتشكيلة حكومته الجديدة للرئيس ، شيمون بيريز، الذي باركها ، بعد نجاح بيبي في ضم ليبرمان، وباراك، ومنحهما، وحزبيهما حقائب مهمة في حكومته ، وتنصيب الأول نائبًا له ، وواجه نتانياهو مصاعب جمة من بين أعضاء العمل في الكنيست حول إقرار ميزانية عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ ، وغيرها من القرارات المصيرية منذ توليه الحكم ، في الأول من ابريل الماضي .

■ الخاتمة

قال بيريز في مقابلة تليفزيونية في الاحتفالات بيوم الاستقلال. « إن هذا العام هو عام الردع والحسم » ، من الصحيح أن هذه المقولة تتردد ، منذ عام ١٩٦٧ ، لكنها ستكون بالفعل سنة حسم وردع لإسرائيل ، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية اختارت هذا العام رئيسًا جديدًا ، يحاول البحث عن حلول ناجعة لمشاكل، وقضايا، وصراعات تاريخية .

ستناقش الحكومة الإسرائيلية أربع قضايا مهمة هذا العام ، أهمها الأزمة الاقتصادية ، والمسار السياسي مع السلطة الفلسطينية برئاسة أبو مازن ، بما فيه المواجهات المحتملة في الضفة الغربية، ومحاولة السيطرة على الوضع فيها ، وهناك مشكلة أخرى تتمثل في قطاع غزة وعودة الهدوء إليه ، أو أن هناك تحدي امني وعسكري سيواجه نتانياهو وحكومته في غزة ، فضلاً عن وجود البرنامج النووي الإيراني وهو التحدي الرابع والمهم ، جدًا ، وذلك كله مع تحسين العلاقات مع الجانب الأمريكي، والتنسيق الكامل بين الإدارتين، فهل سيتخذ نتانياهو قرارات مصيرية على غرار إسحاق شامير أو مناحيم بيجين ؟! أو سيحاول التماهي بينهما ، أو التكامل بينهما ؟!

◆◆◆